العدد 1611 - السنة السادسة
الأحد 5 رمضان 1434 - الموافق 14 يوليو 2013
Sunday 14 July 2013 - No.1611 - 6th Year

منخفضاً بما قيمته نحو 781 مليون دينار

«الشال»: 4.712 مليارات دينار فائض الحساب الجاري للربع الأول

قال تقرير الشال نشر بنك الكويت المركزي أرقاماً أولية عن ميزان المدفوعات، للربع الأول من العام الحالي 2013، وتشير هذه الأرقام إلى أن فائض الحساب الجاري قد بلغ نحو 4.712 مليارات دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 16.680 مليار دولار أمريكي، منخفضاً بما قيمته نحو 781 مليون دينار كويتي، وبما نسبته نحو 14.2- في المئة، عما كان عليه في الربع الرابع من عام 2012، عندما بلغ نحو 5.493 مليارات دينار كويتي، وكان فائض الحساب الجاري قد بلغ نحو 5.871 مليارات دينار كويتي في الربع الأول 2012، وارتفع إلى نحو 5.596 مليارات دينار كويتي في الربع الثاني، لكنه انخفض إلى نحو 5.449 مليارات دينار كويتي في الربع الثالث.. وعليه، فقد عدل البنك المركزي أرقام عام 2012، إلى الأعلى، قليلاً، ليصبح الفائض نحو 22.409 مليار دينار كويتي، بدلاً من 22.174 مليار دينار كويتي، أي إن نسبة التعديل بلغت نحو 1.06 في المئة.

والحساب الجاري يتكون من ميزاني السلع والخدمات ودخل الاستثمار، في القطاعين، العام والخاص، والتحويلات الجارية للقطاعين. ويعزى الانخفاض، في معظمه، إلى انخفاض فائض الميزان السلعي «الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات السلعية» من نحو 6.622 مليارات دينار كويتي في الربع الرابع 2012 إلى نحو 6.207 مليارات دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 415 مليون دينار كويتي ونسبته نحو 6.3- في المئة، والجزء الأكبر منه يعود إلى الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية، بنسبة بلغت نحو 4.7- في المئة. ففي جانب الصادرات السلعية، انخفضت حصيلة الصادرات النفطية من نحو 7.822 مليارات دينار كويتي، والتي تمثل ما نسبته نحو 95.3 في المئة من جملة الصادرات السلعية، في الربع الرابع 2012، إلى نحو 7.455 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 95.3 في المئة من جملة الصادرات السلعية، في الربع الأول 2013، وسجلت قيمة الواردات السلعية ارتفاعاً بنحو 2 في المئة. وانخفضت قيمة صافي دخل الاستثمار، في القطاعين العام والخاص، بما قيمته 247 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 32.7- في المئة، فبعد أن كانت تلك القيمة نحو 755 مليون دينار كويتي، في الربع الرابع 2012، انخفضت إلى نحو 508 ملايين دينار كويتي، في الربع الأول 2013.

وأضاف تشير جداول البنك المركزي إلى بضع أرقام، نعتقد أنها مهمة، مثل تحويلات العاملين إلى الخارج في الربع الأول 2013، والتي بلغت نحو 1.156 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 4.1 مليارات دولار أمريكي، مقارنة بنحو 1.180 مليار دينار كويتي، في الربع الرابع 2012. وبالمقابل، ارتفعت جملة التعويضات المستلمة، خلال الفترة نفسها، إلى نحو 360 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 290 مليون دينار كويتي، في الربع الرابع 2012، من ضمنها نحو 364 مليون دينار كويتي، تسلمها القطاع الخاص، و4 ملايين دينار كويتي، دفعها القطاع الخاص، في الربع الأول 2013، مقارنة بنحو 219 مليون دينار كويتي، تسلمها القطاع الخاص، و14 مليون دينار كويتي، دفعها القطاع الخاص في الربع الرابع 2012، وبالمقابل، لم يستلم أو يدفع القطاع العام أية مبالغ في الربع الأول 2013، مقارنة بنحو 86 مليون دينار كويتي تسلمها القطاع العام، ونحو 2 مليون دينار كويتي دفعها القطاع العام في الربع الرابع 2012. وتابع يفترض أن تكون الكويت بقطاعيها، العام والخاص، قد حققت فائضاً، في استثماراتها الخارجية، بلغ نحو 3.519 مليارات دينار كويتي، في الربع الأول 2013 بانخفاض ملحوظ عن مستوى 5.387 مليارات دينار كويتي، المحقق في الربع الرابع 2012 «34.7- في المئة»، ويشمل هذا الفائض استثمارات محافظ، أي أوراقاً مالية بنحو 1.086 مليار دينار كويتي، واستثمارات أخرى بنحو 1.643 مليار دينار كويتي. وتشير خلاصة الجداول إلى أن ميزان المدفوعات قد حقق، خلال الربع الأول 2013، فائضاً بلغ نحو 701 مليون دينار كويتي، مقارنة بفائضه، خلال الربع الرابع 2012، والذي بلغ نحو 206 ملايين دينار كويتي.

■ تحويلات العاملين إلى الخارج في الربع الأول بلغت نحو 1.156 مليار دينار

البنك المركزي

■ انخفاض الصادرات النفطية بنسبة بلغت نحو 4.7 في المئة

اشتروا أسهماً بقيمة 4.341 مليارات دينار

الأفراد أكبر المتعاملين إذ استحوذوا على 60.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

بين التقرير أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2013/01/01 إلى 2013/06/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 60.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «55.9 في المئة للنصف الأول من عام 2012»، و58 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «53.4 في المئة للفترة نفسها من عام 2012». وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 4.495 مليارات دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 4.341 مليارات دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، نحو 153.828 مليون دينار كويتي. واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 18.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «16.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و18.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «19.4 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.383 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 1.351 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، نحو 31.839 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 18.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «20.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و16.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «20.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2012». وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 396.427 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 350.746 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، نحو 45.681 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 6.910 مليارات دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 92.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «90.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 6.887 مليارات دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 92 في المئة، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «91 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، نحو 22.710 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 6.2 في المئة، «6.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 461.471 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 419.129 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «6.1 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون شراء، نحو 42.342 مليون دينار كويتي.

الأفراد أكبر المتعاملين في السوق

بلغت قيمة تداولات شهر يونيو 2013 نحو 371.8 مليون دينار

نمو سيولة سوق العقار بنسبة 22.1 في المئة خلال الربع الثاني

قال التقرير ارتفعت سيولة سوق العقار المحلي، في شهر يونيو 2013، بنحو 22.1 في المئة، مقارنة بمستواها في شهر مايو من العام الحالي، إذ بلغت قيمة تداولات شهر يونيو 2013 نحو 371.8 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 304.6 ملايين دينار كويتي، لشهر مايو 2013. وتوزعت تداولات شهر يونيو ما بين نحو 350.2 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 21.6 مليون دينار كويتي، وكالات، بما يؤكد استمرار الشراء لصالح المستفيد النهائي. وضمن تداولات شهر يونيو، بلغت بيوع السكن الخاص، عقوداً ووكالات، نحو 177.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 47.7 في المئة من جملة قيمة البيوع «53.1 في المئة في شهر مايو الفائت»، بينما ارتفعت قيمة بيوع السكن الاستثماري من نحو 105 ملايين دينار كويتي، إلى نحو 134.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 36.2 في المئة، من جملة قيمة البيوع «34.5 في المئة في شهر مايو الفائت»، وارتفعت قيمة بيوع النشاط التجاري من نحو 35.4 مليون دينار كويتي، في شهر مايو الفائت، إلى نحو 48.5 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 13 في المئة من جملة قيمة البيوع. واستحوذ السكن، بنوعيه «الخاص والاستثماري»، على ما نسبته 83.9 في المئة من سيولة السوق العقاري تاركاً 16.1 في المئة، تقريباً، من السيولة، لتداولات العقار التجاري والمخازن.

وتشير الأرقام، في الوقت نفسه، إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار المحلي، في الربع الثاني، مقارنة بالربع الأول من العام الجاري، بما نسبته 16.9 في المئة، كما سجلت، أيضاً، ارتفاعاً، عن مثيلتها في الربع الرابع من العام الفائت، قاربت نسبته 8.2 في المئة. وبلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات، خلال الربع الثاني، نحو 985.3 مليون دينار كويتي، منها نحو 919.8 مليون دينار كويتي «93.4 في المئة»، عقوداً، و65.5 مليون دينار كويتي، وكالات.

وكانت جملة قيمة تداولات السوق العقاري، خلال الربع الأول، قد بلغت نحو 842.6 مليون دينار كويتي، لكنها ارتفعت -كما أسلفنا- إلى نحو 985.3 مليون دينار كويتي، خلال الربع الثاني، بينما بلغت جملة قيمة بيوع السوق العقاري، خلال النصف الأول من العام الجاري، نحو 1828 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 54.8 في المئة من قيمة بيوع السوق العقاري، لعام 2012 كله، وما نسبته 63.5 في المئة من مستوى عام 2011. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق العقاري، خلال ما تبقى من السنة -ربعين آخرين-، عند المستوى نفسه، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق العقاري -عقوداً ووكالات- نحو 3656 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 321.3 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 9.6 في المئة عن مستوى عام 2012، الذي بلغت قيمة تداولاته نحو 3334 مليون دينار كويتي، ما يعني استمرار الارتفاع في مستوى السيولة، للسنة الرابعة على التوالي، وإن بشكل طفيف. وأشار تراجعت قيمة تداولات السكن الخاص، على نحو طفيف، في النصف الأول من العام الجاري، ببلوغها نحو 51.1 في المئة من قيمة البيوع، مقابل نحو 54 في المئة، في النصف الأول من العام الفائت، وتراجعت مساهمة النشاط الاستثماري إلى نحو 37 في المئة من نحو 38.7 في المئة، في النصف الأول من العام الفائت

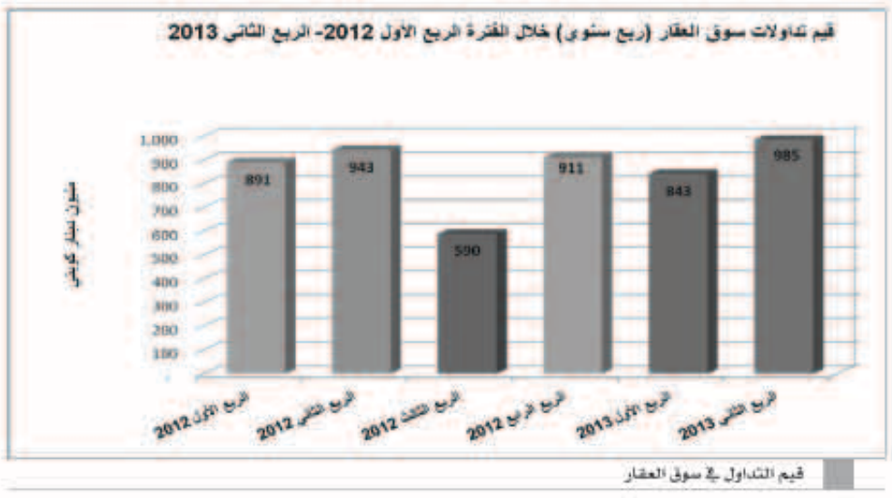

قيم التداول في سوق العقار

«الاستثمارات الوطنية»: 30.5 مليار دينار القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة خلال أسبوع

قال تقرير اقتصادي متخصص ان القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» بلغت بنهاية تداول الاسبوع الماضي30.5 مليار دينار كويتي. وأضاف تقرير شركة «الاستثمارات الوطنية» الصادر أمس ان تلك القيمة سجلت انخفاضا بمقدار 113.5 مليون دينار وبنسبة 0.4 في المئة مقارنة مع نهاية الاسبوع قبل الماضي البالغة 30.7 مليار دينار. بحسب جريدة السياسة وأوضح ان السوق أنهى تعاملاته على تراجع في أدائه مقارنة مع أدائه خلال الأسبوع الماضي مع تكبد مؤشرات السوق العامة «السعري الوزني كويت 15 ان اي سي 50» خسائر بنسب بلغت 1.0 و0.5 و0.8 و0.7 في المئة على التوالي. وذكر ان المتغيرات العامة «المعدل اليومي للقيمة المتداولة الكمية - عدد الصفقات» تراجعت بنسب بلغت 23.9 و43.0 و28.8 في المئة على التوالي «حيث بلغ المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال الاسبوع 27.5 مليون دينار مقارنة مع متوسط 36.1 مليون دينار للأسبوع الماضي».

وبين ان التراجعات في مجملها كانت بحدود الحركة الاعتيادية ولم تتعد رصيد الارباح التي حققتها المؤشرات الموزونة بشكل خاص الأسبوع قبله وسط التوقع بهدوء ملحوظ مع دخول تداولات شهر رمضان المبارك آخر يومين من الاسبوع حيث بلغ متوسط القيمة المتداولة 20 مليون دينار.

وأشار الى ان تلك الفترة كانت وعلى مدى السنوات الخمس السابقة الاقل رواجا خلال العام وعادة ما تستقر فيها المؤشرات العامة أو تميل الى التراجع الطفيف مقابل تراجع السيولة المتداولة الى مستوياتها الدنيا.

وقال ان من أصل الـ 195 شركة مدرجة بالسوق تم تداول أسهم 161 شركة بنسبة 82.6 في المئة من اجمالي أسهم الشركات المدرجة في السوق وارتفعت أسعار أسهم 44 شركة بنسبة 27.3 في المئة فيما انخفضت أسعار أسهم 87 شركة بنسبة 54.0 في المئة.

ووفقا للتقرير فإن أسعار أسهم 30 شركة بنسبة 18.6 في المئة من اجمالي أسهم الشركات المتداولة استقرت في السوق ولم يتم التداول على أسهم 34 شركة بنسبة 17.4 في المئة من اجمالي أسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية الرسمي.

ولاحظ تراجع عدد الشركات المرتفعة بمقدار 32 شركة ونمو عدد الشركات المنخفضة بمقدار 27 شركة وتراجع عدد الشركات الثابتة بمقدار ثلاث شركات وان اجمالي عدد الشركات المتداولة انخفض بمقدار ثماني شركات وثبات مجموع عدد الشركات المدرجة.

«ريماكو» تتعاقد مع «الخرافي ناشيونال»

وقّعت شركة ريماكو الماليزية التابعة لشركة الطاقة الوطنية الماليزية مذكرة تفاهم مع شركة الخرافي ناشيونال لتشغيل وصيانة محطة لتوليد الطاقة في الكويت. وذكر بيان صحافي أن «ريماكو» و«الخرافي ناشيونال» فازتا بمناقصة حكومية لتشغيل وصيانة المشروع لمدة 7 سنوات، بقيمة تصل إلى نحو 310 ملايين دولار. وأضاف البيان أن المحطة المشتركة لتوليد الطاقة والتي تملكها وزارة الكهرباء والمياه تقع في منطقة الشعيبة الصناعية الشمالية، وتبعد عن مدينة الكويت نحو 40 كلم. بحسب جريدة القبس وأوضح أن المحطة قادرة على توليد نحو 780 ميغاواط من الكهرباء و45 مليون غالون من الماء المقطر يومياً، وبدأ تشغيل المحطة منذ عام 2010.

يذكر أن لجنة المناقصات المركزية في الكويت أصدرت في يناير الماضي خطاباً بالموافقة على إقامة التعاون مع الشركات الماليزية وشركة الخرافي ناشيونال للتشغيل وصيانة محطة توليد الطاقة في منطقة الشعيبة.

HSBC: لا دليل واضحاً بعد للإسراع في طرح المشاريع بالكويت

ذكر تقرير صدر أمس عن بنك إتش إس بي سي البريطاني أن الكويت تملك الأدوات لتعزيز النمو عبر المحفزات المالية. وسواء كانت الحكومة تملك الأسباب السياسية للقيام بذلك أم لا، يبقى ذلك في علم الغيب. إذ لا يوجد حتى الآن أي دليل على التحول، لهذا السبب لم يعدل « إتش إس بي سي» توقعاته بشأن الاقتصاد الكويتي. بحسب جريدة القبس من جهة أخرى، ورغم أن وجود مجلس الأمة بدون أعضاء من المعارضة قد يكون أكثر دفعاً لسياسات الحكومة، فإنه وبوجه خاص، ربما يكون الأمر إيجابياً للموافقة على مشروع مصفاة الزور الذي أحبطته المعارضة البرلمانية في 2007، لكن يتضح أن الأمور تتجه الآن نحو التطبيق، إلى جانب ترسية بعض المناقصات المصاحبة الأصغر حجماً. والتطبيق لن يكون مؤشرا إيجابيا حول آلية صنع القرار فحسب، بل يعالج نقص الطاقة المحلية المزمن، ويعزز أداء البنوك المحلية التي افتقدت فرص الإقراض ذات الجودة العالية في السنوات الأخيرة، مما جعل النمو الائتماني ضعيفاً.

إلى هذا، أشار التقرير إلى أنه إذا كان وجود المعارضة البرلمانية هو الذي وقف في وجه تقدم خطط إنفاق رأس المال، والخصخصة، والإصلاح، فإن نتيجة هذه الانتخابات ستطرح بعض الأسئلة المهمة. والمؤكد أن المعارضة للحكومة لم تختف أو تنعدم.

على مستوى المنطقة، يقول التقرير ان التطورات الحاصلة في مصر وسوريا وليبيا وتونس والعراق وحتى الكويت في الربع الأخير أظهرت بوضوح الرياح المعاكسة التي لا تزال التوترات السياسية تخلقها في الاقتصاديات التي تعمل بأقل من إمكاناتها. كما حافظ التقرير على توقعاته بشأن الاقتصاديات المستندة إلى النفط، وقال ان أداءها سيكون جيداً. وحتى وإن انخفضت أسعار النفط خلال 2013 و2014 عن مستوياتها القياسية المسجلة في 2011 و2012، يتوقع التقرير أن تعزز إيرادات الهيدروكربونات القوية المكاسب الأخرى في الإنفاق العام الذي سيدفع النمو قدماً، بينما يتيح في الوقت ذاته استمرارية تكدس الثروة.